



أوراق في السياسة النقدية

عبدالحسين الهنين*: هيمنة الدولار وكيفية التحرر منها: نحو سياسة نقدية عالمية متعددة الأقطاب

لا اعتقد ان هناك سلطة اقوى من الدولار في العراق، فجميع السلطات تخضع له راضية مرضية، وهناك من يبرر مدافعا عن مصالحه الدولارية واخرين ينصحون بعدم المساس بهذه السلطة خوفا او طمعا. فهل يمكن ان نجد مخرجا قريبا من هذه السلطة المتحكمة في كل شيء لاسيما ان اغلب ايرادات العراق تتحصل من خلال الدولار؟

في عام 2014 تم معاقبة بنك (BNP Paribas) بغرامة قدرها 9 مليارات دولار تدفع الى الولايات المتحدة نتيجة قيامه بتمويل صادرات من كوبا والسودان وايران بالدولار الأمريكي لأن الدول الثلاث تزرع تحت العقوبات الأميركية رغم أن عملية التمويل قد استغرق جزءاً من الثانية حينما مرت عبر حساب (باريبا) في نيويورك ليس اكثر، الأمر الذي جعل محكمة امريكية تقضي بهذه الغرامة الثقيلة رغم ان جميع الإجراءات المتبعة في التحويلات كانت قانونية بحسب القوانين الأوروبية، ورغم ان البنك المذكور هو مؤسسة عالمية متعددة الجنسيات وشركة قابضة للخدمات المالية وتعود لدولة صديقة، فرنسا، ومقرها في باريس وهي ذو دراية واسعة بطبيعة القوانين المالية الدولية. ومع ذلك فقد تعرضت الى تلك العقوبة القاسية ولم يؤخذ بنظر الاعتبار ان هذا البنك يعود لدوله حليفة ومن الخمسة الكبار في مجلس الامن. هذه الإجراءات القاسية التي تتخذ من طرف واحد مكنت الأمريكيين من فرض سطوتهم المالية على دول العالم الأخرى. و نتيجة هذا الأسلوب والخشية من عقوبات قاسية غادرت الشركات الأوروبية إيران عام 2018 بعد ان امتثلت لقرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بعد انسحابه من جانب واحد من اتفاق فيينا النووي لعام 2015، وعندما رفضت حكومة السيد عادل عبدالمهدي الامتثال لتطبيق العقوبات على ايران، تم اسقاطها.

الواضح انه بفعل قوة الدولار تهيمن الولايات المتحدة على التجارة العالمية منذ زمن طويل، لكن في الأونة الأخيرة تباينت وجهات نظر الكثير من المؤسسات المالية العالمية حول مستقبل الدولار الأميركي بين من يعتقد بضعفه مستقبلا وبين من يعتقد إنه سيظل قويا باعتباره العملة الدولية الوحيدة المستقرة المضمونة في التداول.



أوراق في السياسة النقدية

قبل ثمان وسبعون عاما وتحديدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الدولار عملة الاحتياط والصرف في جميع انحاء العالم دون منازع. لكن بعد ان تورط العالم به على اساس استبداله بالذهب بسعر ثابت قدره 35 دولارا للأونصة، و بعد تهاقت البنوك المركزية على الدولار من أجل تكوين احتياطياتها خاصة أن ودائعه كانت مستقرة مثل الذهب إضافة إلى سهولة الاحتفاظ به او إدارته، حينها بدأ الأميركيون ينتجون ذهباً عندما يطبعون الدولارات كموازن له. فعلى سبيل المثال، قام بنك فرنسا بشكل منهجي بدءاً من عام 1965 في استبدال الذهب بالدولار، قبل أن تفاجئ أميركا العالم في 15 أغسطس/آب 1971 دون تنسيق مسبق مع أي من حلفائها، عن إنهاء التحويل الدولي المباشر من الدولار إلى الذهب. بعد التخلي عن الذهب باعتباره غطاء كاملاً للنقود أصبح غطاء العملات يجمع مكونات عدة، من بينها الذهب وما تمتلكه الدولة من عملات أجنبية رئيسية (الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي، واليوان الصيني) مما جعل كل تذبذب في السياستين المالية والنقدية في الولايات المتحدة يؤدي إلى عدم استقرار عملات الدول الصاعدة والنامية صعوداً أو هبوطاً بشكل لا يعبر عن الأداء الاقتصادي لتلك الدول، مما يشكل مصدر خطر اقتصادي مستمر. هذا الأمر دفع بعض الدول إلى استخدام عملتها المحلية لتسوية تعاملاتها التجارية تفادياً لمخاطر تقلبات الدولار أو استخدام عملات أخرى غير العملة الأميركية.

بعد الصعود الكبير في اسعار النفط العالمية بدءاً من عام 1973 ونتيجة الفواتير الضخمة بالدولار نشأت مشكلة/ظاهرة تسمى بالـ (بترو دولار) حيث أصبحت المبالغ الهائلة التي تنتجها أسواق الطاقة تستثمر في الأسواق الأميركية، ما وفر ميزة نسبية لاقتصاد الولايات المتحدة، وأدى إلى إبطاء كبير لدى شركائها الأوروبيين بشكل خاص، مما دفعهم وكردهم فعل طبيعي إلى إصدار عملة أوروبية موحدة في عام 1999 حيث تم إنشاء اليورو كعملة عالمية، لكنه لم يتمكن من منافسة الدولار بسبب عدم وجود خزانة أوروبية موحدة تقابل سيولة أسواق نيويورك، وبالتالي بقي الدولار في مكانته وسطوته كعملة الاحتياط والتداول الرئيسية في العالم.

حينما حدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 كان المتوقع تراجع هيمنة الدولار لأن الأزمة كانت مسؤولية الولايات المتحدة وحدها، لكن المفارقة الغريبة ان تم تعزيز هيمنته مما حدا بالرئيس باراك أوباما التأكيد في آذار 2009 على أن الدولار سيحتفظ بهيمنته على التجارة العالمية، مستنداً بذلك إلى أسباب سياسية لا اقتصادية، وهي (أن أميركا لديها أكثر الأنظمة استقراراً وشفافية في العالم). ومثال تلك الشفافية ان الجميع مطلع على كيفية عمل ميزانية الولايات المتحدة والاحتياطي الفدرالي والنظام المالي،



أوراق في السياسة النقدية

بينما تعمل نظيراتها الصينية بشكل تنقصه الشفافية الكاملة مما جعل من الدولار ملاذاً آمناً دون منافس حقيقي في المدى القريب الأمر الذي يدفع المستثمرين اللجوء إليه مع أي أزمة مالية لاحقة. لكن هذا لا ينفى تراجع استخدامه عالمياً، فقد بدأت سيطرة العملة الأميركية على العالم تفقد زخمها مع بروز ظاهرة (تسليح الدولار) بعد بدء الحرب الروسية الأوكرانية، إذ انتجت العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا تأثيراً سلباً في النظم الاقتصادية والتجارية والمالية العالمية على نحو أثار مخاوف كبيرة في الأسواق العالمية بخصوص تعديل النظام المالي العالمي. هذا القلق والخوف قاد إلى تراجع احتياطات النقد العالمية بالدولار إلى 59% حالياً بعد أن كانت تشكل حوالي 72% في عام 1999 وهو تراجع كبير في مدة قصيرة نسبياً. ومع ذلك فإن نزاع (دولة العالم) لن يكتمل في المدى القصير، لكن الواضح أن الحركة التي بدأت ولا رجعة فيها، لاسيما أن الولايات المتحدة تصرفت بـ(غباء) حينما جعلت من عملتها سلاحاً للضغط السياسي، وهم (الأمريكيون) قد دفعوا العالم – من غير قصد – لتشكيل حركة عالمية للتخلص من الدولار لاهتزاز ثقة العالم بالتصرفات المالية الأمريكية لاسيما العقوبات المالية أحادية الجانب التي فرضتها على دول كثيرة. ولم تكف الولايات بذلك فقد امتعت في استنزاف سمعة الدولار حينما قامت بتجميد احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي الروسي المقومة بالدولار في عام 2022 بعد مشاركتها (الولايات المتحدة) كطرف في الحرب الروسية الأوكرانية مما دفع قادة العالم غير الغربيين يخشون من تصرف مماثل مع دولهم فيما لو دخلت دولة بحرب مع أحد الجيران وكان ذلك الصراع لا يرضي واشنطن، فهذا يعني أن دولهم ستفقد الجزء الأكبر من احتياطاتها من النقد الأجنبي، مما دفعهم للبدء بعمل تدريجي لخفض تلك الاحتياطات بالدولار.

المقاومة العالمية لهيمنة الدولار أخذت أبعاداً مختلفة لكن المثال الأوضح هو زيادة نشاط مجموعة بريكس في تسريع إطلاق عملتها الخاصة لتمويل بورصاتها، وتطوير الصين لنظام التسوية الإلكترونية الخاصة بها بين البنوك لتشكيل بديلاً لنظام سويفت (Swift) الذي يسيطر عليه الغرب بعد أن منعت جمعية "سويفت" جميع المصارف الإيرانية تقريباً ثم المصارف الروسية لاحقاً من استخدام نظام المراسلة حيث بررت إجراءاتها إلى مشاكل غسل الأموال وليس للعقوبات الأمريكية مما دفع طهران ربط نظام المقاصة المالية المحلي (SEPA) الخاص بها بنظام روسيا لتحويل الرسائل المالية (SPFS)، الأمر الذي يمكن البلدين، من الناحية النظرية، من إجراء المعاملات العابرة للحدود. ثم تعزز هذا النشاط عندما التقى الرئيسان فلاديمير بوتين و شي جين بينغ في 15 كانون الأول/ديسمبر، وعلناهما خططاً لتطوير نظام مشترك للرسائل المالية والمقاصة بين روسيا والصين. وضمن هذا الإعلان دعوة المصارف الدولية للانضمام لهذا النظام بهدف ردع التهديد الغربي المستمر بالعقوبات الاقتصادية.



أوراق في السياسة النقدية

مجموعة دول البريكس (BRICS) التي تضمّ الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، متمثلة بروسيا والصين الى جانب البرازيل والهند وجنوب إفريقيا ودول نامية أخرى انضمت أخيراً وأخرى تنتظر الموافقة على طلبات انضمامها. لا تخفي الدول الخمسة المؤسسة لهيكل (بريكس) نواياها بشكل صريح من انها تعمل على تشكيل نظام دولي جديد، يؤمن بالتعددية ورفض التفرد في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، وهي لا تخفي أهدافها السياسية المتمثلة في استقطاب القوى الدولية الراضية للنظام الدولي الحالي. وتتعرف هذه المجموعة بعوامل ضعفها المتمثل بالعلاقة الوثيقة لبعض أعضائها مع الولايات المتحدة، لكنها تعتبره تحدياً يمكن التغلب عليه مع مرور الزمن، عبر توفر عوامل القوة الكبيرة، مثل حصتها من احتياطات العملة الأجنبية؛ فاربعة دول منها (الصين، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا) تحتفظ بنحو 40% من مجموع احتياطات العالم النقدية، بينما تملك الصين وحدها حوالي 2.4 تريليون دولار وهو رقم كبير جداً، اذا ما عرفنا انه يكفي لشراء ثلثي شركات مؤشر ناسداك (Nasdaq)، وهي ثاني أكبر دائن بعد اليابان.

أما روسيا فإنها تصنف معركتها مع الغرب بـ(المعركة الوجودية)، وتعتبر أن عضويتها في هذه المجموعة يمثل حماية لها، ويدعم توجهاتها الاستراتيجية وخياراتها الخاصة في رسم مبدأ عالمي جديد يركز على ان جميع الطرق لم تعد تؤدي إلى واشنطن وحدها. يمكن ملاحظة العمل الجدي لمجموعة (بريكس) من خلال تشكيل مجموعة من المؤسسات المالية المهمة مثل تأسيس بنك التنمية الجديد ومقره شنغهاي ليصبح نظيراً ومنافساً للبنك الدولي، كذلك تأسيس صندوق بريكس، مقابل صندوق النقد الدولي. هذان التأسيسان المهمان أعلننا عن أهدافهما في دعم النمو والتنمية على المستوى الدولي، مما يمثل الخطوة الأولى في مخطط دول بريكس لخلق نظام عالمي جديد، ولتحرير العالم من قيود المؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اللتين تتحكم بهما الولايات المتحدة في رسم سياستها العامة، بما يخدم مصالحها كما يتهمها خصومها.

من العوامل المهمة التي تسرع من ظهور النظام الجديد هو الطبيعة النفعية للمؤسسات الأمريكية الاقتصادية نفسها؛ حيث يتوقع أن تتبع مصالحها وتلتحق بالنظام الجديد، فهي ببساطة لن تكون أكثر وطنية من المؤسسات الاقتصادية الأوروبية التي هجرت أوروبا وغادرت إلى أمريكا، عندما اقتضت مصالحها ذلك، حينما برزت أمريكا كقوة متفردة في العالم على المستوى المالي، وقد نشهد انتقال رأس المال الأمريكي إلى الصين وحلفائها بشكل أسرع من المتوقع، وحينذاك سيكون البنك والصندوق الدوليان الجديان أكثر جذباً لرأس المال الدولي، مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

المتصاعدة لأسواق دول (البريكس) في اجتذاب رؤوس الأموال العالمية، وهذا سيساعد المجموعة في التغلب على نقاط الضعف المتفاوتة بين دولها المتمثلة بمعدلات الفقر وعدم المساواة، إضافة إلى البعد الجغرافي بين هذه الدول ووجود تيارات أيديولوجية ذات صبغة تنافسية حادة، كما هو الحال بين روسيا والصين.

العراق كدولة نامية ومهمة لجميع اطراف الصراع العالمي بسبب مركزه في الشرق الأوسط وامتلاكه أهم عناصر الصراع المتمثل بالطاقة، فهو يستطيع ان يتخذ القرار الصحيح بعد ان توضحت الصورة عن طبيعة توجهات الاقتصاد العالمي وان يعمل على جذب الجميع للتنافس في استثمارات تعود بالفائدة على شعب العراق، وتوفر فرصا مهمة في بناء البنى التحتية التي تشكل أساسا لتلك الاستثمارات الغربية والشرقية على حد سواء، لكن عليه ان يختار التيارات الصاعدة حينما يكون في موضع الاختيار، مع ملاحظة ان ما يشاع عن عقوبات أمريكية مدمرة ضد العراق انما هي افكار وصور نمطية يرددها بعض المراهقين في السياسة والاقتصاد لأنه باعتقادي ان الولايات المتحدة لن تلجأ الى مثل هذا الإجراء لأنه سيقرب نفاذية (Expiry Date) الثقة المتبقية لها كسلطة اقتصادية عالمية وان فعلت ذلك ستخسر العراق الى الأبد وهي لا تريد ذلك مطلقا.

(* باحث أكاديمي ومستشار سابق لرئيس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 16 آذار 2024

<http://iraqieconomists.net/ar/>